الفصل الرابع

الفصل الرابع

فى الحرية الاجتماعية

عندما عنوان هذا البحث – وهو مقترح علينا.. لم نختره نحـ.ـن – هـ.ـو (الـ.ـشباب.. والحرية فى المجتمع).. فلابد فى البدء من إشارة للضباط تستهدف الإيضاح..

ففى الإسلام، دينا وحضارة، لا فرق ولا تمييز بين "الشباب" وبين "الرجـ.ـال" الـ.ـذين تجاوزوا مرحلة الشباب.. ولا بين الشباب – وهم الذكور – وبين الشواب – الإناث.. عنـ.ـدما يكون الحديث عن "الحرية فى المجتمع". ذلك لأن "الشباب" فى مفهوم العربية – وهى لـ.ـسان الكلام هو "الفناء "والحداثة" [1] أى بداية المرحلة العمرية التى يبدأ فيها، عادة، طـ.ـور بلـ.ـوغ الإنسان المسلم سن "التكليف" بالواجبات الإسلامية، فردية كانت أو اجتماعية تلك الواجبات.

فمع "الشباب" يبدأ "تكليف" الإنسان – كإنسان. بما فرضه الله عليه مـ.ـن واجبـ.ـات.. ويستمر هذا التكليف، دون تغيير، على امتداد مراحل العمر المتميزة، ما استمر امتلاك هـ.ـذا الإنسان لشروط هذا التكليف.. تستوى فى ذلك مراحل الشباب والرجولة والكهولة والهـ.ـرم.. إلخ.

هذا عن الضباط، الذى استهدفنا به إيضاح نطاق العنوان.

****

أما عن نظرة الإسلام، دينًا وحضارة إلى حرية الإنـ.ـسان الاجتماعيـ.ـة – أى حريـ.ـة الإنسان فى المجتمع الذى يعيش فيه – فإنها – باعتقادى – نظرة متميزة.. ذات خـ.ـصوصية.. وإذا لم يرجع تميزها وتتبع خصوصيتها من اختلاف الإسلام عن الديانات السماوية الأخـ.ـرى، لوحدة المصدر الإلهى لهذه الديانات جميعا، فإن مرجع هذا التميز، ومصدر هذه الخـ.ـصوصية هو التمايز الحضارى، الذى طبعت سماته وطوعت قسماته بعضها من تصورات وفلسفات تلك الديانات – ومن ثم فإن المقارنة، أو المفاضلة لن تكون، فى حقيقتها، بين الـ.ـديانات إذا نحـ.ـن عدنا بها إلى صورتها الجوهرية والنقية فى مصدرها الإلهى الواحد وإنما بين ما آلـ.ـت إليـ.ـه بعض من تصوراتها التى طوعت لخصوصيات حضارات معينة انتشرت بـ.ـين أبنائهـ.ـا تلـ.ـك الديانات –

---

(1) انظر (القاموس المحيط) للفيروز أبادى . (لسان العرب) لابن منظور.

وانطلاقًا من هذه الحقيقة، فإننا نستطيع أن نقول: إن التصور الإسلامى – والذى لـ.م يغبش بالفكر الوافد على الشرق الإسلام – سواء أكانت وفادته قبل ظهور الإسلام أو بعـ.ده – إن هذا التصور، إنما يمثل بناء متكاملاً، من الممكن أن نلقى عليه الضوء، إذ نحـ.ن فـ.صلنا الحديث عن ابرز لبناته وسماته وقسماته.. متمثل:

(أ) مكانة الحرية الإنسانية فى فلسفة الإسلام.

(ب) وعلاقة ذلك بنظرة الإسلام المتميزة لمكانة الإنسان فى الكون..

(ج) والتميز – تبعا لذلك – الذى حدده الإسلام لمكانة الإنسان فى المجتمع..

فبإلقاء بعض الأضواء على هذه السمات الرئيسية التى تكون معالم بناء فلسفة الإسلام فى الحرية الإنسانية نأمل أن تتحدد وتستبين حقائق هذا الموضوع..

الإسلام والحرية:

فى نظرة الإسلام إلى مقومات الحياة الإنسانية – ضرورياتها، وحاجياتها، وتحسيناتها – نلمح التمييز بين "الثوابت" و"المتغيرات".. وفى مقدمة "الثوابت" التى جعل الحفـ.اظ عليهـ.ا فريضة شرعية واجبة: "الحفاظ على الحياة".. إذ بدون الحفاظ على "النفس – الحيـ.اة" يـ.صبح الحديث عن الاجتماع الإنسانى، والدين والتدين لغوا ليس له "موضوع" يتيح له التحقـ.ق فـ.ى الوجود.

والحفاظ على "الحياة" فى المنظور الإسلامى، ليس مجرد حفاظ على "حق" من "حقوق" الإنسان.. وإنما هو إقامة لواجب شرعى وامتثال "لفريضة إلهية" وتحقيق لواحـ.دة مـ.ن أهـ.م "الضرورات الإنسانية".. لقد تجاوز الإسلام بـ. " الحفـ.اظ علـ.ى الحيـ.اة" مـ.ستوى "الحـ.ق" الإنسانى.. لأنها لو كانت.. الحياة – مجرد "حق" لكان لصاحبه أن يتنازل عنه بالانتحار، دون أن يلحقه إثم أو تثريب.. لكنها، وقد رآها الإسلام فريضة واجبة لا يجوز حتى لـ.صاحبها، أن يفرط فيها.. فهو يأثم إذ قنط رحمة الله فانتحر.. ويأثم إذا فرط فى توفير مقوماتهـ.ا ح غـ.ذاء وكساء وأمنا – حتى لو اضطر فى سبيل ذلك إلى القتل والقتال. لأنه إذا طلب مقومات حياته، حتى بالقتال ضد الظلمة والمعتدين المحتكرين، فهو فائز بإحدى الحسنين.. إن انتـ.صر كـ.ان مأجورا بصيانته وأدائه واجبا شرعيا، هو الحفاظ على حياته.. وإن قتل فى سبيل ذلـ.ك فهـ.و شهيد!.

تلك هى فلسفة الإسلام إزاء "الحياة" والتى جعلت "القصاص" حفاظًا عليها هـ.و عـ.ين "الحياة" ﴿ **ولَكُم فِى الْقِصاصِ حياةٌ يا أُولِى الأَلْبابِ لَعلَّكُم تَتَّقُون** ﴾ [1].. والتى شـ.بهت قتـ.ل

---

(1) سورة البقرة الآية : ١٧٩.

النفس الواحدة بقتل الجميع ﴿ **من قَتَلَ نَفْساً بِغَيرِ نَفْسٍ أَو فَسادٍ فِى الأَرضِ فَكَأَنَّما قَتَلَ النَّـاس جمِيعاً** ﴾ (١).

وإذا كان هذا هو مكان "الحفاظ على الحياة؟ فى فلسفة الإسلام.. فإن "الحفـاظ علـى الحرية الإنسانية" هو لها قرين... لن "الحرية"، بنظر الإسلام هى القرين المساوى "للحيـاة"!.. فرآها هى الأخرى. فريضة إلهية واجبة، ورأى فى الحفاظ عليها وعلى مقوماتها حفاظًا علـى ضرورة إنسانية، وليس على مجرد "حق" إنسانى يجوز لصاحبه أن يتنازل عنه...

وإذا كانت "الحرية" هى نقيض "العبودية" وإذا كان "التحرير" هو نقيض "الاسـترقاق" فلقد نبه علماء الإسلام على أن العلة والحكمة فى جعل الشريعة الإسلامية "تحرير الرقبـة" – أى عتق الرقيق – كفارة عن "القتل الخطأ"، هو ما فى "الرق والعبودية" من معنى "الموت" وما فى "العتق والحرية" من معنى "الحياة"!.. فمن أخرج من الحياة نفسها إنسانية، بقتلهـا خطـأ، فعليه كفارة عن ذلك – أن يدخل فى الحياة نفسا إنسانية أخرت بتحريرهـا مـن مـوت الاسترقاق!.. وبعبارة الإمام النسفى – أبو البركات، عبد الله بن أحمد (٧١٠هـ / ١٣١٠م): "..فإنه – (أى القاتل) – لما أخرج نفسا من جملة الأحياء، لزمه أن يدخل نفسا مثلها فى جملة الأحرار، لأن إطلاقها من قيد الرق كإيحائها، من قبل أن الرقيق ملحق بالأموات، إذ الرق أثر من آثار الكفر، والكفر موت حكما (٢).. ﴿ **أَومن كَان ميتاً فَأَحييناه** ﴾ (٣).

بل لقد ذهب الإسلام على هذا الدرب إلى الحد الذى اعتبر فيـه أن حريـة الإنسان الاجتماعية في:

(أ) الاهتمام بشئون مجتمعه والإسهام فى صلاحها وإصلاحها.. متمثلاً فى النهوض بفريضة "الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر".

(ب) تنظيم علاقته بالأشياء، ما هو حلال منها وما هو حرام..

(ج) وتحرير ذاته وطاقاته وملكاته من القيود والأغلال.

اعتبر الإسلام حرية الإنسان الاجتماعية هـذه، وفـى هـذه الميـادين الاجتماعيـة: "الواجب"، الذى تمثل وتجسد فيه جماع رسالة خاتم الرسل والأنبياء: محمد بن عبد الله، عليـه الصلاة والسلام.. فتحدث القرآن الكريم عن هذه القيم باعتبارها جماع الرسالة الإلهيـة التـى أوحى بها الله، سبحانه وتعالى، إلى محمد.. وقالت آيته الكريمة: ﴿**الَّذين يتَّبِعون الرسولَ النَّبِى**

---

(1) سورة المائدة الآية ٣٢

(2) سورة الأنعام الآية ١٢٢

(3) [مدارك التنزيل وحقائق التأويل] – تفسير النسفى = ج١ ص ١٨٩، طبعة القاهرة ١٣٤٤ هـ. [فى تفسير الآية، النساء" الآية ٩٢ ﴿ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله﴾].

الأُمى الَّذى يجدونَه مكْتُوباً عِنْدهم فِى التَّوراةِ والإنجيلِ يأْمرهم بِـ.الْمعروفِ وينْهـ.اهم عـ.ن الْمنكَرِ ويحِلُّ لَهم الطَّيباتِ ويحرم علَيهِم الْخَبائثَ ويضع عنْهم إِصرهم والأَغْلالَ الَّتِى كَانَـ.تْ علَيهِم﴾ [1]..

فحرية الإنسان الاجتماعية.. التى هى فريضة إلهية وضرورة شرعية.. "على النحـ.و الذى يتيح لهذا الإنسان أن يسهم فى سياسة شرعية.. "على النحو الذى يتيح لهذا الإنـ.سان أن يسهم فى سياسة مجتمعية، وتنمية عمران بيئته، وإقامة سائر " الفرائض الاجتماعية" كالعدل.. والشورى... والعلم.. وكرامة الإنسان وتكريمه.. إلخ.. إلخ.. هذه الحرية تجاوز الإسلام بهـ.ا نطاق "الحق" إلى مستوى "الفريضة".. وكذلك خرج بها من إطار "فرض العين" – الفـ.ردى – على إظهار "فرض الكفاية " – الاجتماعى – والذى هو أهم وآكد من "فـ.روض العـ.ين"، لأن تخلف فر العين إنما يقع إثمه على الفرد، أما الإثم فى تخلف الفروض الاجتماعية فإنه واقـ.ع على الأمة جمعاء!".

تلك هى مكانة حرية الإنسان الاجتماعية فى فلسفة الإسلام.

مكان الإنسان فى الكون:

ولقد عرف الفكر الإنساني، وتطبيقاته، مذاهب عدة تميزت فى موقفهـ.ا مـ.ن مكانـ.ة الإنسان فى هذا الكون ومركزه فى هذا الوجود..

- فمن المذاهب والفلسفات من رآه: ذلك "الحقير"، الـ.ساعى – كـ.ى يحقـ.ق رقيـ.ه وخلاصه – إلى الفناء والتلاشى والذوبان.. الفناء فى الذات الإلهية – كمـ.ا عنـ.د بعض مذاهب التصوف – أو الفناء فى الكل والأمحاء فيه – كمـ.ا فـ.ى النرفانـ.ا Nirvana الهندية.. وهى، لذلك، قد وضعت تعذيب الجسد وتحقير المادة، وإدارة الظهر لملذات الدنيا: كمراتب للتقدم الإنسانى على درب الخلاص، ولارتقاء النفس والروح على طريق الفناء والإمحاء!!...
- ومن المذاهب والفلسفيات من وقف – فى هذه القضية عكس هذا الموقف تمامـ.ا، فتبنى أصحابه النزعة المادية التى رأت فى الإنسان سيد الكون ومحور الوجـ.ود، لأنها لم تبصر، أو لم تعترف للكون الوجود بسيد سواه.. ولقد عرفت الإنـ.سانية هذه النزعة منذ القدم – فرأينا – منذ اليونان القدماء – من أنرك الله.. ومن جعل الإنسان البطل هو الإله!.. فكانت "أنسنة الإله" فى حقيقتها، صورة مـ.ن صـ.ور النزعة المادية التى "ألهت الإنسان"!.

---

(1) سورة الأعراف: الآية ١٥٧.

- كذلك عرفنا فى التراث الشرقى القديم الفلسفة الغنوصية Gnosticism ذات الأصول الهلينية – اليونانية – والتى مثلت فى علاقة الغرب بالشرق – فكريا – والتغريب القديم؟! والتى سادت فى الشرق بعد الهيمنة اليونانية الرومانية التى بدأت بغزوة الإسكندر الأكبر (٣٥٦ق.م – ٣٢٤ ق.م) وامتزجت بمواريث الفرس ومذاهبهم وبالديانة الشعبية الإسرائيلية.
- ورغم الطابع الصوفى لهذه الغنوصية، إلا أن اعتمادها "العرفان الذاتى"، النابع من المجاهدة الروحية الذاتية، طريقًا للمعرفة التى هى "الخلاص" وليس الإيمان، بواسطة النص أو العقل – رغم هذا الطابع الصوفى للغنوصية، إلا أن مذهبها العرفانى، وبالذات قولها بنوع من الوحدة المادية للوجود، قد جعلها شديدة القرب من أصحاب النزعة المادية.. لأنها عندما قالت بالتجسد والحلول، انتهت إلى "أنسنة الإله" التى "تأليه للإنسان".. ولقد خاضت هذه الغنوصية صراعات تاريخية ضد ديانات الشرق السماوية، فغبشت نقاء عقيدة التوحيد لدى كثير من مذاهب المسيحية.. وصنعت ذات الشيء لدى بعض من مذاهب الإسلام التى قال أصحابها بهذا اللون من ألوان وحدة الوجود!..
- أما الإسلام، فى أصوله الجوهرية ومنابعه النقية، وفى مذاهبه التى لم تغبشها الغنوصية.. فلقد اتخذ موقفًا متميزا فى قضية مركز الإنسان فى الكون ومكانة فى هذا لوجود.

فالإنسان، بنظر الإسلام، ليس الحقير الساعى إلى الفناء والأمحاء.. وليس السيد فى هذا الوجود.. وإنما هو وسط بين هذين الموقعين المتطرفين!.. إنه سيد فى الكون، دون أن يون سيده.. وله سخرت كل طاقات الطبيعة وظواهرها، لا ليكون السيد المطلق فى تعامله معها، وإنما ليتعامل وإياها بسلطة وسلطان الخليفة والوكيل والنائب عن الله، سبحانه وتعالى، السيد المطلق لهذا الوجود.. فحريته ليست عدما. وهى، كذلك، ليست مطلقة.. وإنما هو حر حرية الخليفة والنائب والوكيل، الفاعل والصانع، بحرية، فى إطار ونطاق وحدود الشريعة. التى تمثل مقاصدها وحدودها "بنود عقد الاستخلاف والتوكيل"...

ذلك هو رأى مركز الإنسان فى الكون... وتلك هى علاقته فى تحديد نوع ونطاق حرية الإنسان فى المجتمع الذى يعى فيه.. إن الإنسان، فى المنظور الإسلامى، هو المخلوق الذى كرمه خالقه على سائر المخلوقات، بمن فيهم الملائكة المقربون.. ﴿ **ولَقَد كَرمنَا بنِى آدم**

وحملْنَاهم فِى الْبر والْبحرِ ورزقْنَاهم مِن الطَّيباتِ وفَضلْنَاهم علَى كَثِيرٍ ممن خَلَقْنَا تَفْـضِيلاً﴾ [1].

هو المخلوق الذى كرمه خالقه بالعديد من ألوان التكريم وآياته.. فلقد جعله المفرد والمنفرد بحمل أمانة الاختيار والحرية والمسئولية، ومن ثم التكليف، دون سائر المخلوقات.. **﴿ إِنَّا عرضنَا الأَمانَةَ علَى السمواتِ والأَرضِ والْجِبالِ فَأَبين أَن يحملْنَها وأَشْفَقْن مِنْها وحملَها الإِنْسان ﴾** [2].

وحتى يتمكن من شروط حمل الأمانة، فلقد سخر الله له قوة الطبيعة وظواهرها وطاقاتها. **﴿أَلَم تَروا أَن اللَّه سخَّر لَكُم ما فِى السمواتِ وما فِى الأَرضِ وأَسبغَ علَيكُم نِعمه ظَاهِرةً وباطِنَةً ومِن النَّاسِ من يجادِلُ فِى اللَّهِ بِغَيرِ علْمٍ ولا هدى ولا كِتَابٍ منِيرٍ﴾** [3]. **﴿وسخَّر لَكُم الْفُلْك لِتَجرِى فِى الْبحرِ بِأَمرِهِ وسخَّر لَكُم الأَنهار (٣٢) وسخَّر لَكُم الشَّمس والْقَمر دائِبينِ وسخَّر لَكُم اللَّيلَ والنَّهار﴾** [4]. **﴿وهو الَّذِى سخَّر الْبحر لِتَأْكُلُوا مِنْه لَحماً طَرِياً وتَستَخْرِجوا مِنْه حِلْيةً تَلْبسونَها وتَرى الْفُلْك مواخِر فِيهِ ولِتَبتَغُوا مِن فَضلِهِ ولَعلَّكُم تَشْكُرون﴾** [5].

شاء الله ذلك كله، وصنعه للإنسان.. كرمه وفضله على سائر المخلوقات.. وخصه بأن سخر له الطبيعة وقواها، بالعلم الذى يسلس قيادها بمعرفة قوانينها.. لكن.. لا ليكون السيد الفرد صاحب القول الفصل والحرية المطلقة فى هذا الكون.. وإنما ليكون الخليفة الذى يسعى لإنجاز مهام الخلافة والنيابة التوكيل.. **﴿وعد اللَّه الَّذِين آمنُوا مِنْكُم وعمِلُوا الصالِحاتِ لَيستَخْلِفَنَّهم فِى الأَرضِ كَما استَخْلَفَ الَّذِين مِن قَبلِهِم ولَيمكِّنَن لَهم دِينَهم الَّذِى ارتَضى لَهم ولَيبدلَنَّهم مِن بعدِ خَوفِهِم أَمناً يعبدوننِى لا يشْرِكُون بِى شَيئاً ومن كَفَر بعد ذَلك فَأُولَئِك هم الْفَاسِقُون﴾** [6] **﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ ورسولِهِ وأَنْفِقُوا مِما جعلَكُم مستَخْلَفِين فِيهِ فَالَّذِين آمنُوا مِنْكُم وأَنْفَقُوا لَهم أَجر كَبِير ﴾** [7].

ذلك هو نهج الإسلام ومذهبه فى الحرية الإنسانية..

---

(1) سورة الإسراء: الآية ٧٠

(2) سورة الأحزاب: الآية ٧٢

(3) سورة لقمان: الآية ٢٠

(4) سورة إبراهيم : الآيتان ٣٢، ٣٣

(5) سورة النحل: الآية ١٤.

(6) سورة القرة: الآية ٣٠

(7) سورة النور: الآية ٥٥

رفع مكان الحرية فى فلسفته، لتكون ضرورة شرعية وفريضة، إلهية، تـ.ساوت مـ.ع الحياة ولم يقف بها عند درجة "الحق"، الذى يجوز لصاحبه أن يتنازل عنه دونمـ.ا تـ.أثيم ولا تجريم. ورفع مكانة الإنسان على سائر المخلوقات.. وجعل الحرية هى معيار فضله وسـ.بب تفضيله.. لكنه وقف بمكانته، وبنطاق حريته موقفًا وسطا.. أى موقفًا عدلاً [1]... فهو سيد بين المخلوقات، وليس سيد الوجود.. وحريته ليست حرية الفعال لما يريد، الـ.ذى لا يـ.سال عمـ.ا يفعل.. وإنما هى حرية الخليفة والنائب والوكيل عن الله، سبحانه وتعالى، محكومة بالشريعة: بنود عهد الخلافة وعقد التوكيل!..

وإذا كانت تلك هى مكانة الإنسان فى الكون – بنظر الإسلام – ونطاق حريته.. فلابد وأن يتسق معها نطاق "الحرية الاجتماعية"، للإنسان المسلم، فى المجتمع الذى يعيش فيه..

الحرية الاجتماعية للإنسان:

وكما اختلفت مذاهب الفكر حول مكانة الإنسان فى هذا الكون، فلقد اختلفـ.ت كـ.ذلك، وتبعا لذلك حول مدى ونطاق حريته الاجتماعية فى المجتمع الذى يعيش فيه..

* فالليبرالية – كما أفرزتها وعرفتها الحضارة الغربية – قد أطلقـ.ت حريـ.ة الفـ.رد، وانحازت غليه على حساب المجموع.. ففى الفكر أعطته كل الحرية ليخالف وينقض كل مـ.ا تعارف عليه المجموع من القيم والمبادئ والشرائع والأعراف.. حتى لقد وصف ذلك وحكم به المتغربون من أبناء أمتنا فقالوا – بلسان واحد من الرواد: "الحرية الحقيقية تحتمل إبداء كـ.ل رأي، ونشر كل مذهب، وترويج كل فكر. وفى البلاد الحرة قد يجاهر الإنسان بأن لا وطـ.ن له، ويكفر بالله ورسله، ويطعن على شرائع قومه وآدابهم وعاداتهم، ويهزأ بالمبادئ التى تقوم عليه حياتهم العائلية والاجتماعية. يقول ويكتب ما شاء فى ذلك، ولا يفكر أحد، ولو كان ألـ.د خصومه فى الرأي، أن ينقص شيئًا من احترامه لشخصه، متى كان قوله صادرا عن نية حسنة واعتقاد صحيح..".

وبعد أن عرض قاسم أمين (١٢٨٠هـ. – ١٣٢٦هـ. / ١٨٦٣م – ١٩٠٨م) مـ.ذهب الليبرالية الغربية فى الحرية الفكرية الفردية – على هذا النحو– تساءل مثمنيا – فقال: "كم من الزمن يمر على مصر قبل أن تبلغ هذه الدرجة من الحرية؟!" [2].

---

(1) مصطلح "الوسط" – إسلاميا – معناه "العدل" . وفى الحديث النبوى الشريف : "الوسط: العدل. جعلناكم أمة وسطا. ورواه الترمذى والإمام أحمد.

(2) قاسم أمين : (الأعمال الكاملة) ج ١ ص ١٦٤، ١٦٥، دراسة وتحقيق د. محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٦م.

أما فى المال والثروة والاقتصاد، فإن هذه الليبرالية الغربية تتيح وتبيح للفرد الحرية المطلقة ليصنع بالمال – الذى أباحت له تملكه بإطلاق ما يشاء.. فهى تدعه يعمل.. وتدعه يمر. وتبيح له حتى حرية أن يحرق ما يمتلك من أموال!..

وكما تذهب هذه الليبرالية على درب الحرية المطلقة إلى حد إعانة "الفرد" على أن تتقدم مصالحه على "المجموع"، نرى انحيازها لطبقتها البورجوازية يبلغ حد الانتصار لنفس البورجوازية – كطبقة – لخصمها الاجتماعى – الإقطاعية – كطبقة.. فالتطرف، والافتقار إلى الوسطية، يثمر هنا نفى القطب للقطب الآخر.. الفرد ينفى المجموع.. والطبقة لابد لها – بواسطة الصراع الطبقى – من أن تنفى النقيض!.. إذ لا قيد على حرية من إليه ننحاز، لأن الحرية لا تعرف الحدود!.

ونفس الشىء ذهبت إليه الليبرالية فى التشريع.. فالهيئة التشريعية، التى اختارها الشعب، تحمل الصلاحية المطلقة لتعمل الحرية المطلقة فى التشريع، حتى لو سنت من القوانين ما يحل الحرام ويحرم الحلال، وينفى ثوابت الشرائع الإلهية.. فهى لا تعرف لحرية الإنسان حدودا..

* أما الشمولية – التى عرفها الغرب انشقاقاً على الليبرالية ورد فعل لها – فإنها لم تخرج عن هذه الفلسفة فى الحرية، والتى تطلق للإنسان فيها العنان. فقط انحازت إلى الطبقة بدلا من انحياز الليبرالية إلى الفرد.. وفى مقابل الطبقة المالكة التى انحاز إليها الليبراليون، كان انحياز الشموليين للبروليتاريا والأجراء.. مع بقا الموقف المتطرف، الذى لا يعرف الوسطية، والذى يذهب بالصراع إلى حد "نفى الآخر" فالمجموع ينفى الفرد.. "والبروليتاريا تنفى البرجوازية بالصراع الطبقى، لتقيم مجتمع طبقة الأجراء ودولتها على انخفاض مجتمع ودولة طبقة الملاك..

عرفت مذاهب الغرب الفكرية هذه الفلسفة فى الحرية الاجتماعية للإنسان تعبيرا عن المذهب الذى جعل الإنسان سيد هذا الوجود.. فسيد الوجود، غير متصور أن توضع على حريته أية قيود!..

* أما الإسلام – الذى اعتمد الوسطية طابعا لفلسفته فى كل الميادين – فإنه، بعد أن حدد درجة "الخليفة" مكاناً للإنسان فى هذا الكون، جاعلاً إياه سيدا فى الكون، ولكن سيد الكون، رأيناه يسلك السبيل بوسط فى تحديد نطاق الحرية الاجتماعية للإنسان..

فالفرد حر، الحرية التى لا تنفيذ ولا تنقض حرية المجموع.. والجماعة حرة، الحرية التى لا تحول الفرد إلى مسمار أصم فى ترس الآية الاجتماعية!..

والصراع، الذى رأيناه فى الفكر الغربى أداة لا تعرف التوقف حتى تنفى الآخر والنقيض.. لم ينكره الإسلام ولم يتنكر لفعله، بل لقد رآه سنة من سنن الله فى الكون، بدون

إعماله يكون الثبات والدمار والموات.. ﴿ **ولَولا دفْع اللَّه النَّاس بعضهم بِبعضٍ لَفَسدتْ الأَرض ولَكن اللَّه ذُو فَضلٍ علَى الْعالَمين** ﴾ [1].. ﴿**أُذن لِلَّذين يقَاتَلُون بِأَنَّهم ظُلموا وإِن اللَّه علَى نَصرهِم لَقَدير (٣٩) الَّذين أُخْرِجوا من دِيارِهِم بِغَيرِ حقٍّ إِلاَّ أَن يقُولُوا ربنَا اللَّه ولَولا دفْع اللَّه النَّاس بعضهم ببعضٍ لَهدمتْ صوامِع وبِيع وصلَواتٌ ومساجِد يذْكَر فِيها اسم اللَّه كَثِيراً ولَينصرن اللَّه من ينصره إِن اللَّه لَقَوِى عزِيز**﴾ [2].

لكن الإسلام، رفضا منه إطلاق الحرية الاجتماعية للإنسان، قد رفض إطلاق العنان لأداة الصراع حتى ينفى القطب نقيضه.. فليس المطلوب أن تنفى البورجوازية طبقة الإقطاع لتقيم دولة الطبقة ومجتمع الطبقة البورجوازية.. ولا أن تنفى البروليتاريا طبقة البورجوازية لتقيم دولة الطبقة ومجتمع الطبقة البروليتارية..وإنما المطلوب – إسلاميا – أن نعمل الصراع أداة تعيد التوازن إلى عرشه عندما يخلعه الخلل الاجتماعى عن هذا العرش.. فإذا مالت كفة التوازن الاجتماعي، ومن ثم السياسى والفكرى، لحساب طبقة على حساب الأخرى، فإن الصراع هو سبيلنا إلى إعادة التوازن بين الطبقات، استهدافًا لمجتمع "الأمة" ودولة "الأمة" – لا مجتمع "الطبقة" ودولة "الطبقة" – فلحظة التوازن الاجتماعى هى "المثال" والهدف، لأنها "الوسط" الذى تتمثل فيه وسطية الإسلام.. أى عدالة الإسلام.

وهذا النطاق المحدد لحرية الإنسان.. كفرد إزاء المجموع وكجماعة إزاء الفرد.. وكطبقة إزاء غيرها من الطبقات، هو التعبير عن المذهب الوسط الذى رآه الإسلام مكانًا ودرجة للإنسان فى هذا الوجود.. سيد فى الكون.. لكنه ليس سيده.. وإنما هو الخليفة والنائب والوكيل عن سيد هذا الوجود.

ولقد ذهب الإسلام، فى ميدان الفكر، ذات المذهب الذى رأيناه فى ميدان الاقتصاد والاجتماع... فليس لفرد ولا لجماعة أن تهدر ما تعارفت عليه الأمة من قيم وأعراف ولا ما آمنت به من شرائع ومعتقدات.. كما لا يجوز للجماعة أن تحجر على اجتهادات وتجديدات المبدعين المجتهدين المجددين.. فهناك "الثوابت" و"الأصول" التى تمثل الطابع الحضارى والخصوصية الحضارية والشخصية القومية للأمة، والتى تجسد الخطوط العريضة لمذهبها المتميز، ومشروعها الحضارى الخاص... فى هذه "الثوابت" و"الأصول" يكون الاتفاق، ويمتنع النقض والهدم والشقاق.

---

(1) سورة البقرة : الآية ٢٥١

(2) سورة الحج : الآيتان ٣٩، ٤٠.

أما "المتغيرات" و "الفروع" و"السبل" و"المناهج" و"الرؤى"، التى تتمايز بتمايز الفرقاء والتيارات الفكرية والسياسية، والتى يحبذها ويرشحها كل فريق، سبيلاً لتحقيق "الثوابت" و"الأصول"، فإنها موضوع للحرية، وميدان للاجتهاد الذى لا يعرف الحجر ولا القيود..

ونحن عندما ننظر فى الإطار الذى سنه مفكرو الإسلام للاجتهاد الإسلامى، نجد مصداقاً لهذا المذهب الإسلامى فى حرية الاجتهاد، وفى حدود ونطاق هذه الحرية.. فثوابت الدين وأصوله، لا مجال فيها للاجتهاد، اللهم إلا اجتهادا يلحق الجزيئات بالكليات.. أما الفروع، والتى تشمل الدولة وسياستها والمجمع وإدارته، والمال وتنميته، والعمران، وترقيته، والفقه وتقنينه... وكل شئون الدنيا وعلومها وصنائعها.. إلخ.. إلخ.. فإنها ميادين لا ترتفع أعلامها إلا بالاجتهاد، الذى يسلك سبيل الحرية كى يثمر الإبداع فى هذه الميادين..

وكذلك الحال فيما هو " حاكمية إلهية"، وقفت عند الفلسفات والكليات والمقاصد التى تمثلت فى "الشريعة".. وفيما هو "حاكمية بشرية"، جعلت الأمة مصدر السلطة والسلطان فى الفروع والجزيئات والنظم والمؤسسات والتطبيقات، وذلك فى إطار مقاصد الشريعة وفلسفتها وروح نهجها. فهنا الأمة حرة، وهى – بواسطة مجتهديها وقادة الرأى فيها وممثلى مصالح طبقاتها – تجتهد فى فقه واقعها، وفى تطويره، وفى سن القوانين التى تحكم حركته.. لكن، دون أن تخرج من إطار الشريعة، أو تنقض مقاصد الحاكمية الإلهية، أو تتعدى حدود الله بتحليل الحرام أو تحريم الحلال.. إنها حرية الخليفة والنائب والوكيل، المحكومة بنطاق عهد الخلافة وبنود عقد النيابة والتوكيل.

****

ومثل ذلك نحن واجدوه إذا بحثنا عن أقرب الاجتهادات إلى روح الموقف الإسلامى فى القضية التى شغلت العقل الإنسانى حول "الجبر" و "الاختيار" ومدى حرية الإنسان فى هذا الوجود..

فلا الذين قالوا " بالجبر الخاص" قد أصابوا فى التعبير عن حقيقة فلسفة الإسلام فى هذا المقام.. ولا الذين توهموه حرا لا تعرف حريته الحدود ولا القيود، قد أصابوا كذلك.. وإنما الموقف الوسطي، المعبر عن فلسفة الإسلام.

فأنت حر – تلك هى الحقيقة الموضوعية والملموسة– لكن حريتك واختيارك، ليست حرية القادر على كل شىء، ولا الذى يفعل ما يشاء وكأنه فى فراغ!.. إنك تحتا – نعم – ولكن من بين بدائل لم تصنعها أنت، فاختيارك محكوم بحدود هذه البدائل التى ليست من صنعك!.. وإرادتك حرة – هذه حقيقة، لكن هذه الإرادة الحرة هى ثمرة لمحيط ولعوامل

ولمؤثرات ليست من صنعك، وسواء أكانت حولك، أو فى نفسك مما ورثته، أو لا تستطيع صنعه أو تعديله، فإنها جميعا تسهم فى تلوين إرادتك "الحرة" وتحديد نطاق "حريتها"!..

إذن، فحريتك نسبية.. وأنت حر، ولكن فى حدود وإذا كانت "حرية الإنسان" هى "القوة" التى يختار بها ويريد ويفعل.. وإذا كانت العوامل المحيطة والملابسات المصاحبة، هى "القدر الإلهى"، الخارج عن نطاق الفعل الإنسانى، فأن العلاقة بين هذين العاملين هى التى تحدد نطاق حرية الإنسان.. فالحرية، هنا، ليست نقيضا لـ "القدر"، وإنما هو حاكم لإطارها ومداها، لأنه حرية الخليفة، المحكومة بقدر السيد الفعال لما يريد.. ورحم الله فيلسوف الإسلام أبو الوليد ابن رشد [٥٢٠ هـ - ٥٩٥هـ/ ١١٢٦م - ١١٩٨م] الذى أجاد التعبير عن مذهب الإسلام فى هذا الأمر المشكل فقال: "إن لنا قوى نقدر بها أن نكتسب أشياء هى أضداد لكن لما كان الاكتساب لتلك الأشياء ليس يتم لنا إلا بمواتاة الأسباب التى سخرها الله لنا من خارج، وزوال العوائق عنها، كانت الأفعال المنسوبة إلينا تتم بالأمرين جميعا: بإرادتنا، وموافقة الأفعال التى من خارج لها.." وهذه الأفعال التى من خارج "هى المعبر عنها بقدر الله" [1]!.. فمذهب الإسلام هو التوسط بين "الجبر" المطلق و"الاختيار" الذى لا يعرف القيود!..

وإذا نحن شئنا مقارنة تبرز لنا تميز هذا المذهب الإسلامى فى الحرية الاختيار، عن ذلك الذى رأى أهله أن الحرية المطلقة هى حق الإنسان.. فإننا واجدون فى بصمات الفكر المغنوصى لدى بعض المذاهب الإسلامية نموذج ذلك ومصداقة.. "فأنسنة الإله" - بالحلول والاتحاد - قد أدت إلى "تأليه الإنسان"، ودعوى حريته المطلقة.. وعن هذا المذهب يعبر فيلسوف وحدة الوجود الشيخ الأكبر محيى الدين ابن عربى [٥٦٠ - ٦٣٨هـ./ ١١٦٥ - ١٢٤٠م] عندما يرى أن قضاء الله تابع لعلمه، وأنه لم يعلم إلا ما تقرر سلفا أننا سنفعله، ففعل الإنسان هو الذى حدد علم الله وقضاءه، فالحرية الحقيقية هى للإنسان، والجبر - فى الحقيقة - هو الله؟!.. يقول ابن عربى.. غفر الله له!: "اعلم أن القضاء: حكم الله فى الأشياء، وحكم الله فى الأشياء على حد علمه بها وفيها. وعلم الله فى الأشياء ما أعطته المعلومات مما هى عليه فى نفسها.. فما حكم القضاء على الأشياء إلا بها.. فالحاكم، فى التحقيق، تابع لعين المسألة التى يحكم فيها، بما تقتضيه ذاتها، فالمحكوم عليه - [أى الإنسان] - بما هو فيه، حاكم على الحاكم - [أى الله] - أن يحكم عليه بذلك، فكل حاكم محكوم عليه بما حكم به وفيه، كان الحاكم من كان.. نحن نحكم علينا، بنا، ولكن فيه.. وما كلفك إلا بما قلت له: كلفني.. ومن أقام الدين

(1) ابن رشد [مناهج الأدلة فى عقائد الملة] ص ٢٢٥، ٢٢٦. دراسة وتحقيق د. محمود أبو القاسم . طبعة القاهرة سنة ١٩٩٥.

فقط أنشأه، فالعبد هو المنشئ للدين، والحق هو الواضع للأحكام.. فالدين من فعلك.. وليس يعود "الممكنات" من "الحق" إلا ما تعطيه ذواتهم فى أحوالها.." [1].

هكذا بلغت العنوصية مبلغ النزعة المادية، عندما مالت بكفة الحرية، عن توازن الوسطية، لحساب الإنسان حتى على حساب الله!...

****

وإذا كانت الرؤية قد وضحت لموقف الإسلام من حرية الإنسان الاجتماعية.. وكيف أنه – بعد أن جعل الحرية قرين الحياة – اتخذ الموقف العدل المتوازن الوسط، بين الحجر والإطلاق تأسيسا على أن مكانة الإنسان فى هذا الكون هى مكانة الخليفة، الحر فى إطار عهد الاستخلاف..

وإذا كان المقام لا يسمح باستقصاء هذا الموقف الإسلامى، من حرية الإنسان فى المجتمع، بكل الميادين وإزاء سائر المشكلات، فإننا نكتفى بإشارات توجز هذا الموقف فى عدد من أبرز هذه الميادين والمشكلات..

* ففى حرية الاعتقاد الدينى.. شهير ذلك الإجماع المنعقد على انتصار الإسلام لحرية الإنسان فى اختيار المعتقد الدينى.. والقرآن الكريم عندما أعلن أنه ﴿ **لا إِكْراه فِى الدينِ قَد تَبين الرشْد مِن الغَى** ﴾ [2] لم يكن يصدر عن مجرد "التسامح" الكريم مع الذين اختاروا غير الإسلام ديناً.. وإنما كان يعبر عن الاتساق الفلسفى فى قضية التدين، الذى يستحيل أن يكون طريقه الإكراه.. فالإيمان – فى عرف الإسلام –: تصديق بالقلب يبلغ درجة اليقين.. وبدون الاختيار الحر لا سبيل إلى تحصيل هذا اليقين بالإيمان!.. والألوهية الواحدة، هى جوهر التدين، فى عرف الإسلام.. هو قد حدد النظر العقلى سبيلاً إلى معرفتها واليقين بوجودها، لأن الإيمان بالوحى والنصوص والمأثورات تابع ومتوقف على التصديق بالرسول الذى جاء بهذه النصوص والمأثورات، والتصديق بالرسول تابع ومتوقف على التصديق بوجود الإله الذى أرسل هذا الرسول.. فلابد من معرفة الألوهية والإيمان بها أولاً.. وأداة ذلك – قبل النصوص – هو العقل الذى يهتدى إلى الصانع بالنظر فى المصنوعات.. وبدون الاختيار الحر لا سبيل لإعمال النظر العقلى الذى يفتح أمام الإنسان الباب الأول لجوهر التدين بالدين.

---

(1) ابن عربى [فصوص الحكم] ص ٨٢، ٩٤ – ٩٦، ١٣١، ١٣٢ دراسة وتحقيق : د. أبو العلاء عفيفى . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٦.

(2) سورة البقرة: الآية ٢٥٦

وهذا الانتصار الإسلامى لحرية الإنسان فى الاعتقاد الدينى، لا يقف عند رفض إكراه الآخرين على التدين بالإسلام، وإنما هو يرفض، كذلك، إكراه الذات إذا عرضت لها الوساوس والشكوك التى زلزلت منها يقين الإيمان!.. فلو أن إنساناً ما تأمل، فشك فالحد، فإذ.ه، بنظ.ر الإسلام، مطالب بأن يبذل وسعه وجهده فى البحث عن سبيل ودلائل الاهتـ.داء.. ف.إذا بـ.ذل الوسع، دون تقصير، وجاءته المنية دون أن يمتلك يقين الإيمـ.ان، فهـ.و – إسـ.لاميا – مـ.ن الناجين!.. لأن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها، ويمتنع فى الإسلام تكيف ما لا يطاق.. وبعبـ.ارة الإمام محمد بعده [١٢٦٦هـ. – ١٣٢٣ هـ./ ١٨٤٩م – ١٩٠٥م]: فلقد" قال قائلون من أهـ.ل السنة: إن الذى يستقصى جهده فى الوصول إلى الحق، ثم لم يصل إليه، ومات طالبـ.ا غيـ.ر واقف عند الظن، فهو ناج!.." [1]

لكن.. لما كان الإيمان والتدين – وسبيلهما العقل – هما من كمال العقل.. ولما كـ.ان التدين – بتحريره الإنسان من العبودية للطواغيت، وبتحقيقه انتماء الإنسان للكون، وإنقاذه إياه من الاغتراب – هو من أهم ركائز النظام الاجتماعى للمجتمع الإنسانى الراشد، فإن الإسـ.لام يمنع من أصابه مرض الشك وآفة الإلحاد من نشر عدوى مرضه وإشاعة، جراثيم الآفة التـ.ى أصيب بها.. وهو هنا لا يحجر على حق ولا ينتقص من حرية، إنما يحافظ على أساس النظام الاجتماعى من أن ينتق إذا شاعت فيه الآفات والأمراض.. إنه لا يكره المرضى علـ.ى لـ.بس تاج الأصحاء، لأنه لا يريد نفاقًا ومنافقين... فقط يريد منهم البحث عن دواء أمراضهم، قـ.در الطاقة، والامتناع عن محادة الله ورسوله وتقويض الإيمان، باعتباره الأساس الراسخ للاجتماع الإنسانى الرشيد.

* وفيما يتعلق بنطاق الحرية الإنسانية إزاء الأموال والثروات الاجتماعية.. ورفـ.ض الإسلام قطبى التطرف: تجريد الفرد من حق التملك... وإطلاق حريته فـ.ى التملـ.ك دونمـ.ا حدود... ووقف الموقف العدل بين ظلمين، المعتدل بين تطرفين.. موقف الوسطية الإسلامية، الجامع لما يمكن طمعه وتأليفه من القطبين جميعا!.. فالمال مال الله، والناس مستخلفون فيه.. ملكية الرقبة – الحقيقية – فى المال هى لله.. وللإنسان فيه ملكية المنفعة – المجازية – وظيفة اجتماعية تتيح تنميته والاستمتاع به فى حدود عهد الاستخلاف.. وللتنبيه على هـ.ذا المعنـ.ى والموقف، وإشارة إلى هذه الفلسفة الإسلامية فى الأموال، كانت إضافة القرآن الكريم مصطلح "المال" –فى آياته الكريمة – إلى ضمير "الجمع" فى تسع وأربعين آية، وإلى ضمير "الفـ.رد "

(1) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج٣ ص ٢٨٢. دراسة وتحقيق د. محمد عمارة طبعة بيروت سنة ١٩٧٢.

فى سبع آيات!.. وكانت آياته التى تعلن: ﴿**الأَرض وضعها لِلأَنَامِ**﴾ [1].. ﴿ **هو الَّذى خَلَقَ لَكُم ما فِى الأَرضِ جميعاً** ﴾ [2].. ﴿ **وسخَّر لَكُم ما فِى السمواتِ وما فِى الأَرضِ جمِيعاً مِنْه**﴾[3].

فالله، سبحانه وتعالى، هو مصدر هذه الأموال جميعا، خلقها وأودعها فى الطبيعة، وهو وحده مالك الرقبة فيها، والإنسان – من حيث هو إنسان – وليس كفرد أو طبقة – مستخلف عن اله فى هذه الأموال، يستثمرها بالعمل المشروع، ويحوز منها – كملكية منفعة ووظيفة اجتماعية – ما يحقق كفايته، وفق العرف ودرجة رخاء المجتمع وحظه من الغنى والثراء.. فميزان العدل، المؤسس على هذه الوسطية فى الحرية الماليةة والاقتصادية، هو العاصم للإنسان من الهبوط إلى درك "الفقر" الذى يفقد الإنسان مقومات حريته، ويسلب منه مضمون الانتماء لمجتمعه ووطنه.. وهو العاصم، أيضاً لهذا الإنسان من الاستعلاء إلى درجة "الاستغناء"، الذى يركز ثروات الأمة فتكون ﴿ **دولَةً بين الأَغْنِياءِ** ﴾ [4].، الأمر الذى يغريهم بالطغيان بواسطة سلطان المال.. ﴿ **كَلاَّ إِن الإِنسان لَيطْغَى** ﴾ [5]، وهذا الطغيان المالى، مثله كمثل الفقر، عدد للحرية الاجتماعية للإنسان.

هكذا توسط الإسلام بالحرية الإنسانية إزاء الأموال والثروات، كواحدة من عمد الاجتماع الإنسانى.

* وإزاء القضية، التى يحسبها البعض خاصة بالمرأة فى المجتمع... قضية تحرير المرأة، ومدى الحرية التى أتاحها لها الإسلام.. فإننا واجدون، أيضا، النظرة المتميزة للإسلام..

إن أحدا لا ينكر أن تاريخنا الاجتماعى قد سادت فى كثير من حقبة معالم "واقع" تنكر للكثير من "المثل" التى جاء بها الإسلام، بل لعل فى سمو هذه "المثل" ما يجعلها عزيزة على التحقق الكامل والتطبيق الدقيق فى الواقع الإنسانى المعاش.. لا بسبب من انقطاع علاقاتها بالواقع، وإنما لتظل دائما وأبدا الملهمة لشوق الإنسان والباعثة لهمته والحاثة لخطاه كى تجد السير على درب التقدم لتقترب من "المثال"!..

وليس سوى المكابرين من ينكرون أن المرأة المسلمة قد أصابها من المظالم أكثر مما أصاب الرحل، وحملت من القيود أثقل ما حمل الرجال!.. ولذلك فإن حريتها وتحريرها مهمة لا يجادل فيها إلا المكابرون!..

---

(1) سورة الرحمن : الآية ١٠

(2) سورة البقرة : الآية ٢٩.

(3) سورة الجاثية : الآية ١٣.

(4) سورة الحديد : الآية ٧

(5) سورة الحشر : الآية ٧

لكن الذى ننكره، بل ونستنكره، هو إغفال تميز النظرة الإسلامية لمضمون حرية المرأة، ونموذج تحريرها.. ذلك أن الإسلام قد اعتمد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فى الإنسانية، ومن ثم فى التكليف، من حيث الحقوق والواجبات.. لكنه رفض ويرفض أن تكون هذه المساواة مساواة "تماثل الأنداد".. فهما – المرأة والرجل – متماثلاً فى الإنسانية، وفى ذات الوقت متمايزان فى الطبيعة من حيث الأنوثة والذكورة، لا تمايز التناقض، وإنما تمايز "التكامل" الذى هو سر بقاء النوع والسعادة والارتقاء فى الاجتماع الإنساني.. وإذا كان الرجل السوى لا يسعد بتساويه بالمرأة كأنثى، فإن المرأة السوية لا يمكن أن تسعد إذا كانت مساواتها بالرجل هى الندية له فى الرجولة!..

ومن هنا تميزت فلسفة "التحرير الإسلامى للمرأة" بالانطلاق من تحديد مكانة المرأة بالنسبة للرجل، فى الاجتماع الإنساني، باعتبارهما "شقان متكاملان ومتساويان".. فمع التساوى فى الإنسانية، تتمايز الطبيعة من حيث الأنوثة والذكورة، تمايز وظيفة، لا تمايز سيطرة وخضوع!..

وحتى "القوامة" التى تحدث القرآن عنها كدرجة لرجال على النساء، فإن الفهم المستقيم يراها نوعا من القيادة.. وإذا كان "الراعى" هو القائد، فإن الإسلام لم يحرم المرأة من القيادة والقوامة، ولكنه حدد لها ميادينها، المتفقة مع طبيعتها المتميزة، كما صنع ذلك مع قوامة الرجال سواء بسواء.. ففى حديث الرسول، ﷺ نقرأ عن "الرعاية والقيادة والقوامة"، قوله عليه السلام،: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالأمير الذى على الناس راع عليهم، وهو مسئول عنهم. والرجل راع على أهل بيته، وهو مسئول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده، وهى مسئولة عنهم... ألا فكلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته"[1]

فالقيادة والقوامة ليست وقفاً على الرجال دون النساء، وغنما هى مرتبطة بتميز الطبيعة وتميز ميادينها.. لأن فلسفة "التحرير الإسلامى للمرأة" قد راعت تمايز التكوين الطبيعى – لكل من الذكر والأنثى – فى إطار المساواة الإنسانية، تحقيقاً لتكاملهما، ابتغاء لسعادتهما جميعا!.. وهى بذلك ترفض فلسفة "التحرير" التى ترى المرأة "ندا" للرجل، حتى لقد جعلت معركتها ضده، عندما ظنت أن "تحررها" كامن فى "استرجالها"، فقادها ذلك إلى حال القط الذى قلد أسدا، حتى حرم من ميزات القط دون أن يكتسب ميزات الأسود، متناسية أن فلسفة التكامل تقتضى التنوع بين المتكاملين، فى إطار المساواة.

وإذا كانت فلسفة "التحرير" التى اعتمدت "الثنية" قد جعلت صورة المرأة فى المجتمعات التى طبقت تلك الفلسفة هى صورة "المسترجلة الأسبرطية".. أو "الغانية

---

(1) رواه البخارى ومسلم والإمام أحمد.

الرومانسية".. أو "إعلان السلعة وسلعة الإعلان الرأسمالية".. فإن مذهب الإسـ.ـلام فـ.ـى هـ.ـذا "التحرير" يقول لنا: نعم، لتحرير المرأة.. لكن، ليس هذا هو نموذج التحرير!.

****

وبعد.. فإننا نعيش على كوكب خلق الله أهله شعوبا وقبائل ليتعارفوا.. وجعل من آياته فى خلقه اختلاف الألسنة والألوان.. ولو شاء سبحانه لجعلنا – نحن البـ.ـشر – أمـ.ـة واحـ.ـدة، ولكنه، جلت حكمته، رأى وأراد الاختلاف والتمايز والتنوع مصادر للغنى والثراء.. وإذا كان الإنسان الراشد لا يجد حرجا فى أن يصافح الآخرين دون طمس لبـ.ـصمته ومـ.ـسخ لهويتـ.ـه، فكذلك الأمم العريقة ذات الشرائع المتميزة والحضارات الخاصة.. عليهـ.ـا أن تقبـ.ـل كوكبنـ.ـا: "كمنتدى لأمم الحضارات العريقة"، يتم فيه التفاعل بين المستقلين الراشـ.ـدين، مـ.ـع الاحتـ.ـرام للتمايز فيما هو من الخصوصيات الحضارية، والإسهام فى تنمية رصيد المـ.ـشترك الإنـ.ـسانى العام..

وبهذه الروح تكون رؤية التميز الإسلامى فى النظر إلى حرية الإنسان فى المجتمـ.ـع، مصدر إثراء للفكر الإنساني، لا مصدر نقض أو استعلاء!.. والله أعلم.